

بروتوكول الجلسة يتضمن كلمة صاحب السمو ونطقه السامي وكلمة رئيس المجلس ثم كلمة سمو رئيس الوزراء

الغانم: سناقش في الجلسة الافتتاحية استجواب العدساني للخرافي ثم التصويت على إسقاط عضوية الطببائي والحربش

سامح عبدالحفيظ

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن سحب النائبين محمد المطير وشعيب الموزيري استجوابهما المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك. وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس «كان على جدول أعمال الجلسة الأولى استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء، وتسلمت كتابا من الأخوين المستجوبين يطلبان سحب هذا الاستجواب، وبالتالي سيرفع من جدول الأعمال».

وقال «تشرف غدا بحضور صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمير، رعاه الله، لحفل افتتاح دور الانعقاد الثالث».

وذكر الغانم أن بروتوكول الجلسة الافتتاحية يتضمن كلمة صاحب السمو ونطقه السامي وكلمة رئيس مجلس الأمة وبعد ذلك كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء، مضيفاً «سنستمع إلى النطق السامي



رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم



وقعت على قانون

التقاعد المبكر

في اليوم الثاني

من إقراره

لنستفيد منه ونعمل بمضامينه وتوجيهاته». وأشار إلى أنه سيتم في الجلسة الأولى التي ستبدأ بعد الجلسة الافتتاحية مناقشة استجواب النائب رياض العدساني المقدم إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الجارالله الخرافي ومن ثم التصويت على إسقاط عضوية النائبين دمجعان الحربش

..ويهنئ نظيرته الإماراتية بإطلاق القمر الصناعي «خليفة سات» ويعزي إندونيسيا

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة د.أمل القبيسي عبر فيها عن خالص تهنئته بإطلاق القمر الصناعي «خليفة سات» والذي صنع بالكامل على يد متخصصين إماراتيين. وقال الغانم في برقيته إن هذا الإنجاز التقني يعكس حجم النجاحات التي يحققها الشباب الإماراتي في مختلف المجالات. كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان الإندونيسي بامبانغ سيساتيو عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث سقوط طائرة مدنية وتحطمها في البحر أثناء رحلتها من العاصمة جاكرتا إلى جزيرة سومطرة، ساثلا المولى جل وعلا الرحمة لهم ولذويهم الصبر والسلوان.

حيث سيتم التصويت على إسقاط عضوية نائب ومن النائب الآخر، لافتاً إلى أن إسقاط العضوية يحتاج إلى أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس بغض النظر عن التصويت الأخرى من امتناع أو غير.

وذكر الغانم «وفق الحسبة سيكون مفردا لكل نائب

و.د.وليد الطببائي. وأضاف الغانم «بالنسبة إلى الأمور الإجرائية فبعد التشاور مع أعضاء مكتب المجلس والخبراء الدستوريين وبغض النظر عن آرائي الشخصية كرئيس سوف تعامل بمسافة واحدة من الجميع وسأطبق ما جاء في الدستور واللائحة». وأوضح أن التصويت سيكون مفردا لكل نائب

ثأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

الأول من شهر يونيو». وقال أن رد الحكومة للقائمين قبل انتهاء دور الانعقاد أو بعده أمر يرجع إليها، موضحاً «أنا لا أعتبر هذا انتقاداً وإنما اعتبره حرصاً على القانون الذي نحرص كلنا عليه، وبالتعاون سنخرج بصيغة مقبولة يستفيد منها المتقاعدون ويمكن تطبيقها على أرض الواقع ولا يتم رده أو تحويله إلى المحكمة الدستورية».

العدساني: مكافحة الفساد

تتطلب الجدية في حسن الاختيار

للإستفهام الإعلامي. ودعا العدساني الحكومة إلى التركيز على الجوانب المهمة والملحة وعلى رأسها الإسكان وتخفيف طوابير الانتظار، وملف التوظيف والحرص على وضع خطة وتطبيقها بشأن احتياجات سوق العمل، والصحة وتحسين خدماتها وتشغيل المستشفيات والمراكز الطبية وتطوير التعليم بدلاً من يكون طارداً وتكون هجرة للتعليم الخاص وزيادة التكاليف على الأسر الكويتية، وقضية غلاء الأسعار التي أرهقت ذوي الدخل المحدود.

وقال العدساني: أؤكد أن الحكومة تحت المجهر برئيسها وكل وزرائها ورقابة مجلس الأمة مطلوبة وإنما واجبة.



رياض العدساني

وأوضح العدساني أن اختيار الأهل والأقارب كل في اختصاصه من الطبيعي الأمور ستسير بالشكل الصحيح وتتحسن بكل المقاييس، ولكن يجب ترجمة الشعارات من أقوال لأفعال واقعية لكي نرى أثرها على أرض الواقع ولا أصبحت هذه الشعارات

أكد النائب رياض العدساني أن رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك للقياديين لمكافحة الفساد تتطلب الجدية في حسن الاختيار وخاصة في تعيينات القياديين، وأضاف العدساني: حينما وجه سمو الرئيس رسالته للقياديين بضرورة محاربة الفساد ذكرت الطريقة التي تم اختيار وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة في التشكيل الوزاري.

وأكد أن تحسين المؤشرات والأوضاع بصفة عامة لا يمكن تحقيقه إلا عند اختيار الكفاءات بعيداً عن الترشيح والمحسوبيات والواسطات التي تدمر الكفاءات وتقوم على إحباطها.



صالح عاشور



ومثال على ذلك موضوع شركة عربي وموضوع السيارة الفراري التي منحتها شركة إيطالية لأحد المديرين، وستتكمّل بالتفصيل على موضوع البوسترات وما صرحنا به في السابق من أن هناك (كسي داو) ثنائية آتية والتي كان قضاؤنا العادل لها بالمراض».

وزاد «كل هذه الأمور بالأدلة والأوراق وإذا كان ما مضى صعباً عليكم فالقادم أسوأ، وإذا كان الرد الهزيل الموجود اليوم في بعض الصحف على تقرير لجنة دراسة محاور الاستجواب فالسؤال المهم هو كيف توقعون مع مكتب محاماة حتى يقوم بالرد عنكم وهو أنتم عاجزون عن الرد؟»

وقال «القطاع النفطي يجب أن يتم إصلاح وضعه وسيتم ذلك، وهو قطاع يحتاج الصالح الأمين ولا تظنون أنك قادرين على عمل ما تريدونه وأنه لا يوجد نواب يحاسبون، وتقولون يا عمر هات شركة نؤهلها لك وأسكت، ولك عدد من مقاعد الإعلانات وأسكت، لا أنا لست كذلك وإذا كنتم لا تعرفون حجمكم فسالعلمكم إياه».

عاشور: ملاحقات قانونية ودستورية على تقرير

«التشريعية» بشأن عضوية الحربش والطببائي

بالحكم. واعتبر عاشور أن التقرير يعقد المشاكل والخلافات ويزيدها إضافة إلى الملاحظات الدستورية والقانونية والسياسية عليه. ورأى النائب صالح عاشور أنه كان من الأجرر باللجنة إصدار قانون العفو الخاص بموافقة سمو الأمير في القضايا السياسية والمخربين سواء داخل السجن أو خارج البلاد حتى يتم إصدار العفو عن الجميع وتطوى هذه الصفحة.

بتقرير دستوري وقانوني يتوافق مع آراء الخبراء الدستوريين والمكتب الفني للجنة ويبقى حق الأعضاء في إبداء رأيهم داخل القاعة بشأن إسقاط العضوية من عدمه». وبين أن التصويت داخل البرلمان يختلف عن تصويت اللجنة على التقرير، معتبراً أن ذلك بمنزلة (سقطنة كبيرة) للجنة باختزال القضية في نائين فقط، بينما هناك نواب سابقون وشباب مشمولون

قال النائب صالح عاشور إن حكم محكمة الجنايات بشأن النائبين د.وليد الطببائي ود.جمعان الحربش نهائي ويات وفق إخطار المحكمة للمجلس بذلك، مشيراً إلى أن قرار اللجنة التشريعية بعدم إسقاط عضويتهم لا يغير شيئاً لأن الحكم أصبح نهائياً.

وأضاف عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «كان يجب على اللجنة التشريعية أن تخرج

الطببائي: يجب إصلاح وضع القطاع النفطي

قبل العضو المنتدب الحالي ونائب العضو المنتدب، مؤكداً أن السبب في ذلك أن ذلك المستشار هو صانع القرارات الكارثية في القطاع النفطي وضد الموظفين الكويتيين.

وأضاف «ذلك المستشار هو الموظف الوحيد الذي لم يتم إجراء الفحص الطبي له في عام 2010 عندما صدر قرار فحص كل الموظفين في القطاع النفطي - سلخوا له أورد - وعندما زادت مشاكله جاء أمر من سمو رئيس مجلس الوزراء بإنهاء عقد المستشار، فاتفق معه بعض القياديين على أن يرفع قضية ضد مؤسسة البترول ولكن قضاء العادل كان بالمرصاد ولم يسمح لهم».

وأوضح أنه عندما تم تسريح المستشار من العمل بناء على أوامر سمو رئيس مجلس الوزراء ذهب صديق المستشار وهو الشخص الذي تم تسريح اسمه لترؤس إحدى الشركات أو أن يحل محل العضو المنتدب، بالتعاون مع الرئيس التنفيذي وعملاً قرار التسريح دون أن يتضمن الأسباب، وذلك حتى يحصل المستشار على كل

مستحققاته في نهاية الخدمة، مؤكداً أن الكارثة العظمى إن كل ذلك تم دون موافقة الرقابة المالية التي أكدت في كتاب المراقبين الماليين أن الإدارة قد امتنعت عن توقيع الاستمارة المرفقة لإنهاء الخدمة.

وبين أن المستشار بعد تسريحه من مؤسسة البترول تم تعيينه بعقد في شركة نفطية كباحث قانوني حتى ينجز للقياديين أعمالهم ورغم مرضه وكل المعلومات التي لديهم لا يريدون التخلي عنه.

وقال الطببائي «إن كنتم تظنون أن همتنا إزاحة وزير فاقسم بالله أسهل شيء أن تزيح وزيراً أو حتى رئيس وزراء، ولكننا نريد إصلاح القطاع النفطي من المقاييس الموجودة، ومعركتنا ليست مع الوزير، بل معركتنا الحقيقية الحفاظ على المال العام في القطاع النفطي لأنه أهم مورد للكويت».

وتابع «أقول للقيادة النفطية الأسبوع المقبل: سترون أموراً كارثية أسوأ مما علمتموه في مصفاة فيتنام ومشروع الوقود البيئي و«الما وغالية» وكل هذه الأمور في شركة نفط الكويت



عمر الطببائي



مستشار سابق

من جنسية عربية

عمل في «البترول»

رغم إصابته بمرض

معد

كشف النائب عمر الطببائي عن حالة المستشار قانوني سابق من جنسية عربية عمل في مؤسسة البترول الكويتية رغم إصابته بمرض معد، مشيراً إلى أن عدداً من القيادات النفطية قاموا بالتستر عليه لأنه يتحكم بهم.

وقال الطببائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إن هذا المستشار مصاب بالتهاب الكبد الوبائي تم تعيينه في 2006 في مؤسسة البترول الكويتية في شركة البترول كإمكانيات بمسمى مستشار قانوني على الرغم من أنه لم يدخل في يوم من الأيام المحكمة كمحام ولا قاضٍ لا في بلده مصر ولا في الكويت وكل خبرته أنه كان مندوب محكمة في مكتب محام، وكان يجمع أثناء عمله في شركة الإيجارات لرئيس الشركة آنذاك والذي يملك بعض العقارات».

وبين أنه تم تقديم عدة شكاوى من الموظفين ومن نقابة المعلمين في مؤسسة البترول بخصوص مرضه وتم التستر عليه من قبل الرئيس التنفيذي الحالي مؤسسة البترول ومن

هايف يسأل وزير الداخلية عن مصريين

يمتلكون بيانات عن المواطنين والمقيمين

سرققة البيانات لها؟ وكم عدد الوافدين العاملين على أجهزة الحواسيب التي تحتوي على قواعد بيانات المواطنين في تلك الجهة؟ وما الإجراءات التي تتخذها جهة البيانات من ذاكرة الحواسيب إلى ذاكرة منفصلة عن تلك الأجهزة التي تحتويها أو إلى أقراص مستقلة، ومن وهو الذي يملك إصدار الأمر بذلك الإجراء؟ وهل شكلت الحكومة لجنة تقصي حقائق في هذه القضية للموقوف على أسباب وقوعها وكيفية تلافيها مستقبلاً؟

ان اشترت منه (فلاش ميموري) يتضمن كل بيانات المواطنين الكويتيين والمقيمين وذلك مقابل مبلغ مالي، واستكملت ضبط بقية العصابة لاستكمال التحريات وتمت إحضارهم إلى النيابة العامة. وطالب هايف تزويده بالآتي: هل يعمل هؤلاء الأشخاص الذين تم ضبطهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو الثانية في جهاز حكومي؟ إذا كانت الإجابة بنعم اطلب تزويدي بأسماهم وأسم الجهات التي يعملون بها؟ وهل تبين للحكومة مصدر هذه البيانات؟ وكيف تم

الحصول عليها؟ وهل الجهة التي تم الاستعانة على البيانات منها تتمتع بنظام حماية وأمن إلكتروني ومعلوماتي؟ وإذا لم تكن تتمتع بهذه الحماية فما سبب ذلك؟ وإذا كانت تتمتع بحماية فهل توفرها جهة خاصة أم حكومية؟ وإذا كانت جهة خاصة فاطلب تزويدي بكل ما يتعلق بها من بيانات من حيث ترخيصها وملاكها وسند قيادتها بهذا العمل واسم مديرها التنفيذي ومعلوماته؟ وكم عدد الوافدين والمواطنين العاملين بالجهة الحكومية التي تم



محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال في مقدمته: تداول عدد من الصحف المحلية خبراً مفاده ضبط رجال الأمن عدداً من الوافدين العرب من الجنسية المصرية يمتلكون كل المعلومات والبيانات عن المواطنين الكويتيين والمقيمين، حيث يبيعونها من خلال (فلاش ميموري)، حيث جاء فيه أن المباحث كانت قد تمكنت من ضبط أحد أفراد العصابة في منطقة الشويخ الصناعية بعد

سأل عن التكلفة الفعلية لمطار T4

العتيبي يطلب تقرير TSA

عن رحلات «الكويتية» إلى نيويورك

2016 بنسخته الإنجليزية كما جاء للإدارة العامة للطيران المدني ونسخه من جميع محاضر الاجتماعات التي تمت بين الجانبين. 2 - تقرير الـ TSA لعام 2018 بنسخته الإنجليزية كما جاء للإدارة العامة للطيران المدني ونسخه من جميع محاضر الاجتماعات التي تمت بين الجانبين.

3 - من جهة أخرى وفيما يخص المطار الجديد الـ T4، خرج علينا بعض المسؤولين وأكدوا أن المطار يعد من أفضل مطارات العالم بجميع المقاييس وعليه يرجى تزويدي بالآتي:

1- ما التكلفة الفعلية لبناء هذا المطار، وهل كانت هناك أوامر تغييرية للمشروع وما مكلفتها؟ 2- برزت هناك بعض العيوب في المطار، فما العيوب الفنية أو الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية للمطار الجديد؟ 3- أعلن أنه تم التوقيع مع شركة كورية لإدارة المطار، فهل تم طرح هذه المناقصة بشكل رسمي وفق الأطر القانونية، وما الشركات المنافسة التي تقدمت؟ 4- يرجى تزويدي بنسخة من الاتفاقية ونسخة من العقد المبرم مع الشركة الكورية لإدارة المطار.



خالد العتيبي

الثالث دون جديد يذكر. وأردف: للأسف تكرر الأمر نفسه في أغسطس 2018 عقب زيارة وفد TSA للوقوف على آخر المستجدات لدى الجانب الكويتي لرفع الإيقاف، ولكن نكر التقرير عدداً من الملاحظات وانتهى إلى عدم رفع الإيقاف واستمراره. وأشار العتيبي إلى التكلفة العالية لإيقاف الخط، قائلًا: حتى الآن تكلفة استمرار الإيقاف كبيرة فهي تضر بالمال تقارب الـ 4 ملايين دينار سنوياً وللأسف ما زالت مسؤولي أسباب الإيقاف تائهة بين الخطوط الكويتية والإدارة العامة للطيران المدني والطيران المدني ووزارة الداخلية. وعليه ولكي نقف على كل الحقائق ونذكر المتسبب الحقيقي في هذا الإيقاف يرجى تزويدي بالآتي: 1- تقرير الـ TSA لعام